صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1994

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1994

المحتويـــــــات

الصفحة

تقديم 1

نشاط الصندوق 3

النشاط الإقراضي 7

النشاط الاستثماري 15

الأسواق المالية العربية 19

نشاط التدريب 21

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 25

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 31

الوضع المالي للصندوق 33

تقرير مراقبي الحسابات 41

جداول قروض الصندوق 51

جداول عامة 59

التنظيم والإدارة 63

تقديـــــــــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 1994، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المديـر العـام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

فبراير 1995

نشاط الصندوق

مقدمـــــــة

يحرص الصندوق، في اطار سعيه المتواصل لتحقيق الأهداف التي نصت عليها اتفاقية انشائه، على صياغة استراتيجية العمل التي يتبعها على النحو الذي يجعلها تتلاءم باستمرار مع الاحتياجات المتطورة لدوله الأعضاء، والتحديات التي تفرضها عليها البيئة الاقتصادية الدولية.

ويقتضي ذلك من الصندوق الوقوف عن كثب على تطور الأوضاع الإقتصادية في الدول الأعضاء، ومتابعة المستجدات في الساحة الإقتصادية الدولية وتقييم انعكاساتها على هذه الدول لكي يصبح في وسعه اجراء التعديلات الملائمة في توجهاته وبرامج عمله.

ويضفي هذا النهج المستوى المطلوب من المرونة على عمليات الصندوق ويزيد من درجة فاعليتها، أخذاً في الإعتبار للقيود التي يعمل ضمنها والمتمثلة في احتجاز جزء هام من موارده كمتأخرات لدى بعض الدول الأعضاء وعدم حدوث زيادة في موارده المالية كما كان مخططاً له.

وبفضل ذلك تمكّن الصندوق على الرغم من القيود المشار إليها، من تقديم اسهامات ملحوظة في مجال توفير الدعم لجهود التصحيح الإقتصادي التي تضطلع بتنفيذها عدد من دوله الأعضاء. وكذلك في مجالات تمويل وتشجيع المبادلات التجارية بين الدول العربية، وتنمية وتطوير الأسواق المالية في الدول العربية والربط بينها، اضافة إلى مجال تدريب الكوادر العاملة في الأجهزة المالية والنقدية في الدول العربية.

ومن ذات المنطلق، فقد واصل الصندوق الإستجابة لإحتياجات دوله الأعضاء بتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمها. وشمل ذلك مجال اتفاقات الجات لتحرير التجارة، والتي تمكن الصندوق بشأنها من الحصول على صفة مراقب بالجات التي تسمح له بمتابعة مصالح دوله الأعضاء والتنسيق بينها بشكل أفضل. كما شمل مجال الرقابة المصرفية والقضايا المتصلة بها في اطار لجنة بازل، اضافة إلى الندوات واللقاءات التي يشارك في تنظيمها بهدف تحسين المعرفة بالقضايا الإقتصادية الرئيسية التي تهم الدول العربية والتنسيق حولها.

وفي هذا الإطار، تابع الصندوق خلال عام 1994 العمل على تحقيق أهدافه. ففي مجال المساعدة على تصحيح الإختلال في موازين المدفوعات ودعم جهود التصحيح، حقق الصندوق توسعاً ملحوظاً في نشاطه الإقراضي خلال العام تم بمقتضاه تقديم أربعة قروض جديدة بقيمة اجمالية مقدارها 63.42 مليون دينار عربي حسابي. وتتكون هذه القروض من قرضين ممتدين للجزائر والأردن لدعم جهود التصحيح فيهما بالإضافة إلى قرض تلقائي لليمن وقرض تعويضي لموريتانيا.

نشاط الصندوق

ويكتسب هذا التوسع في النشاط الإقراضي أهميته في أنه تم في وقت ما تزال فيه مشكلة المتأخرات المتفاقمة على بعض الدول الأعضاء دون حل رغم الجهود التي يواصل الصندوق بذلها لحلها، وهو ما يظهر حرص الصندوق على تقديم أقصى ما تسمح به موارده المتاحة من دعم لجهود التصحيح الجارية في الدول الأعضاء.

وفي مجال الإستثمار، واصل الصندوق التزامه بتوزيع اموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة لتحقيق عائد لا يتأثر كثيراً بتذبذبات أسعار الصرف والفائدة على العملات الدولية وارتفاع معدلات التضخم. كما قام في الوقت نفسه باتخاذ عدد من الخطوات في النصف الأخير من عام 1994 تستهدف تحسين العائد على المحفظة الإستثمارية للصندوق والمحافظ المداره من قبله، تضمنت إدخال أحدث نظم المعلومات عن الأسواق المالية، ومراجعة الخطوط العامة لسياسة الإستثمار بما يقود إلى تحقيق عائد أعلى مع مراعاة عوامل الأمان والسيولة وحرية التحويل.

ومن جانب آخر، واصل الصندوق في مجال الإستثمار تعاونه مع المؤسسات النقدية والمالية العربية من خلال قبول وادارة الودائع التي تعهد بها إليه، ومدّها بانتظام بالتقارير حول آخر التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصاديات العربية، اضافة إلى ادارته للمحفظة الإستثمارية لبرنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

وبالنسبة لبرنامج الصندوق الخاص بتنمية وتطوير الأسواق المالية في الدول العربية والربط بينها، شهد عام 1994 دخول مشروع "قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية"حيز التنفيذ. ويأمل الصندوق في إصدار أولى نشرات القاعدة خلال النصف الأول من عام 1995. كما أجرى الصندوق مشاورات مع مؤسسة التمويل الدولية حول مشروع إنشاء وكالة لتقييم ملاءة الشركات والمؤسسات العربية، وحول جدوى إنشاء شركة للمقاصة والتسوية لتطوير الأسواق المالية العربية وزيادة درجة الربط فيما بينها.

وفي مجال توفير فرص التدريب للكوادر العاملة في الأجهزة المالية والنقدية في الدول العربية، والذي أخذ يستقطب اهتماماً متزايداً من قِبل الدول الأعضاء، نظّم معهد السياسات الإقتصادية في الصندوق خمس دورات تدريبية خلال عام 1994. وتكونت هذه الدورات من دورة اعداد ميزان المدفوعات، وادارة المصروفات العامة، والرقابة على المصارف، واحصاءات مالية الحكومة وادارة الإقتصاد الكلي.

نشاط الصندوق

كما قام الصندوق في إطار سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي يعقدها بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنظيم ندوة عام 1994 وموضوعها "السياسات المالية وأسواق المال العربية".

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في اعداد التقرير الإقتصادي العربي الموحّد لعام 1994، وتولى كدأبه مهام تحريره واخراجه، وقام بتجهيزه في اواخر العام للطباعة والتوزيع محققاً بذلك اختصاراً ملحوظاً في الوقت الذي يستغرقه اصدار وتوزيع التقرير. كما تولى الصندوق مهام التنظيم الفني والإداري لإجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس والإجتماع الرابع للجنة الرقابة المصرفية.

كذلك واصل الصندوق الإضطلاع بمهام ادارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الإقتصادي والإجتماعي. كما واصل بالإضافة إلى ذلك، علاقات التعاون والتنسيق التي تربطه بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي مجال اهتمام الصندوق المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، استمر الصندوق خلال عام 1994 في تقديم خدماته المتخصصة لبرنامج تمويل التجارة العربية، الأمر الذي ساعد على تطوير وزيادة نشاط البرنامج بشكل ملحوظ.

وضعت اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي مهمة المساعدة في تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء موضع الصدارة في قائمة الأهداف التي أنشئ الصندوق من أجل تحقيقها. ويمارس الصندوق دوره في هذا المجال بشكل رئيسي من خلال التسهيلات التي يتيحها للدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارده. وتقدّم هذه التسهيلات على هيئة قروض مخصصة للإسهام في تمويل العجز بموازين المدفوعات وتوفير الدعم لجهود التصحيح الإقتصادي التي تنفذها هذه الدول بالتشاور مع الصندوق.

أنواع التسهيلات

تتكون التسهيلات التي يقدمها الصندوق في الوقت الراهن من أربعة أنواع من القروض تتسم جميعها بالتيسير، وتتفاوت احجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها تبعاً لتفاوت نوعية وأسباب الإختلالات التي تعاني منها الدول المؤهلة للإقتراض. وهذه القروض هي **القرض التلقائي** الذي يقدّم بأجل ثلاث سنوات في حدود لا تزيد عن ثلاثة أرباع اكتتاب الدولة العضو في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. و**القرض العادي** الذي يقدّم عندما تزيد حاجة الدولة العضو لتمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعاتها عن حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الإتفاق على برنامج تصحيح مالي يغطي فترة لا تقل عن سنة يتولى الصندوق مراقبة تنفيذه. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها. والنوع الثالث من القروض هو **القرض الممتد** الذي يقدّم في الحالات التي تعاني فيها الدولة العضو من عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. وهو مشروط بتنفيذ برنامج تصحيح مالي واقتصادي يغطي فترة سنتين على الأقل. وتسدد كل دفعة من القرض الممتد خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

وبالاضافة لأنواع القروض الثلاثة السابقة، يقدّم الصندوق **القرض التعويضي** المخصص لمواجهة حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، الناجمة عن هبوط في صادرات السلع والخدمات، أو زيادة كبيرة في الواردات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويسدد القرض التعويضي خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

النشاط الإقراضي

ويقدّم الصندوق قروضه وتسهيلاته للدول الأعضاء بفوائد وعمولات ميسرة وموحدة. ويصل حالياً الحد الأقصى لإجمالي ما يمكن للدولة العضو الحصول عليه من قروض إلى 250٪ من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً اليه 50٪ من الإكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

المـــــوارد

بلغ اجمالي موارد الصندوق الذاتيه المتمثلة في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والإحتياطيات، في نهاية عام 1994 ما يعادل 543.637 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.) واذا استثنى من ذلك مساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية والأصول الثابتة، فإن صافي الموارد الذاتية يصبح في نهاية عام 1994 حوالي 468.972 مليون د.ع.ح. . أما الموارد المتاحة للإقراض والتي حددت بما يعادل رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل فتبلغ 318.5 مليون د.ع.ح.

القروض والسحب والسداد

حقق الصندوق في عام 1994 توسعاً ملحوظاً في نشاطه الإقراضي ينسجم مع الأولوية التي وضعت لهذا الجانب من عملياته، ويظهر حرص الصندوق على الإسهام في توفير جزء من احتياجات التمويل الكبيرة المطلوبه لدعم جهود التصحيح في دوله الأعضاء. وفي هذا الصدد قام الصندوق بتقديم أربعة قروض جديدة بلغت قيمتها الإجمالية 63.42 مليون د.ع.ح. وتتكون هذه القروض من قرضين ممتدين خصصا لدعم برنامجي التصحيح المالي والإقتصادي في كل من الجزائر والأردن، بالإضافة إلى قرض تلقائي لليمن وقرض تعويضي لموريتانيا.

وسبق تقديم القرضين الممتدين للجزائر والأردن، ايفاد الصندوق لبعثات قامت بالتشاور مع المسؤولين المعنيين في كل من البلدين ومساعدتهم في وضع أهداف البرنامج التصحيحي وتحديد السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.

ويعكس برنامج التصحيح الجزائري استراتيجية التصحيح متوسطة المدى التي تبنتها الجزائر، والهادفة إلى ترسيخ مقومات اقتصاد السوق لإستعادة النمو الإقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج، وتنويع القاعدة التصديرية والتقليل من الإعتماد على قطاع النفط وتخفيف عبء خدمة المديونية الخارجية.

أما برنامج التصحيح الأردني فيهدف إلى مواصلة الإصلاحات المالية والهيكلية التي بدأت الأردن بتنفيذها عام 1989، لتقليص الإختلالات المالية الداخلية والخارجية بهدف استعادة الإستقرار الإقتصادي الكلي واحتواء ضغوط التضخم ووضع الأساس للنمو الذاتي المستمر.

وقد بلغ اجمالي السحب من موارد الصندوق خلال عام 1994 ما يعادل 39.275 مليون د.ع.ح، منها 32.955 مليون د.ع.ح. تمثل السحب على القروض الأربعة المقدّمة خلال العام للجزائر والأردن واليمن وموريتانيا، و 6.320 مليون د.ع.ح. تمثل السحب على القروض المقدّمة في السابق لكل من المغرب وموريتانيا.

جدول رقم (1)

القروض المقدّمة خلال عام 1994

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض (مليون د. ع. ح)
الأردن	ممتد	7.980
الجزائر	ممتد	41.640
موريتانيا	تعويضي	2.460
اليمن	تلقائي	11.340
المجموع		**63.420**

وفي المقابل، بلغ اجمالي الأقساط المسددة من أصل القروض خلال عام 1994 نحو 22.4 مليون د.ع.ح. قامت بسدادها ست دول هي : الأردن، والجزائر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس، وسورية.

جدول رقم (2)
السحب وسداد القروض خلال عام 1994

(مليون د.ع.ح.)

الدولة	السحب			السداد
	من القروض المقدمة خلال عام 1994	من القروض السابقة	المجموع	
الأردن	3.980	-	3.980	1.330
الجزائر	16.660	-	16.660	13.880
موريتانيا	0.975	1.320	2.295	2.144
اليمن	11.340	-	11.340	-
المغرب	-	5.000	5.000	2.412
تونس	-	-	-	1.838
سورية	-	-	-	0.817
المجموع	**32.955**	**6.320**	**39.275**	**22.421**

وفي ضوء ذلك، وصل عدد القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 وحتى نهاية عام 1994 إلى ما مجموعه خمسة وتسعون قرضاً، بقيمة اجمالية قدرها 646.8 مليون دينار عربي حسابي (أي ما يعادل نحو 2.86 مليار دولار أمريكي) استفادت منها احدى عشر دولة من الدول الأعضاء.

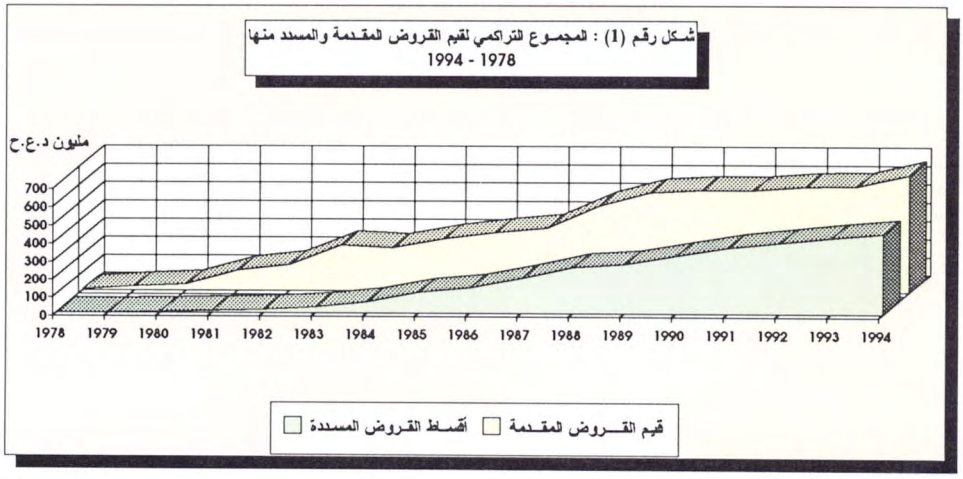

وقد بلغ اجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 203.5 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1994، ويعادل ذلك ما نسبته 64٪ من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل مقابل 51٪ في نهاية عام 1993، وهو ما يعكس بوضوح الجهود التي بذلها الصندوق خلال عام 1994 في مجال توسيع نشاطه الإقراضي.

أما رصيد قروض الصندوق القائمة في ذمة الدول الأعضاء في نهاية عام 1994، فقد بلغ حوالي 168 مليون د.ع.ح. تمثل نحو 53٪ من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مقارنة بنحو 151.1 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1993 تمثل نحو 47٪ من رأسمال الصندوق المدفوع.

توجيه موارد الصندوق لدعم جهود التصحيح الإقتصادي

شكل مجموع المبالغ التي قدّمها الصندوق لدعم برامج التصحيح الإقتصادي، التي تم الإتفاق حولها مع الدول الأعضاء المقترضة خلال عام 1994 ما نسبته 78.2٪ من اجمالي مبالغ القروض التي قدّمها لأعضائه خلال العام المذكور. ويمثل ذلك استمراراً للتوجه الذي تبناه الصندوق بتخصيص المزيد من موارده المتاحة للإقراض لدعم برامج التصحيح الإقتصادي التي تضطلع بتنفيذها الدول الأعضاء، وهو التوجه الذي تم التمهيد له في عام 1988 باجراء واقرار التعديلات اللازمة لذلك في سياسة الإقراض المتبعة لدى الصندوق.

وقد جاء هذا التوجه حرصاً من الصندوق على زيادة فاعلية قروضه، ومعاونة الدول الأعضاء المقترضه في مساعيها لإستعادة التوازن الإقتصادي الكلي واستئناف النمو القابل للإستمرار في أعقاب الصعوبات الإقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها خلال الثمانينات.

ولقد شكلت القروض المقدّمة لدعم برامج تصحيحية في الفترة منذ عام 1989 وحتى نهاية عام 1994 ما نسبته نحو 81٪ من الإجمالي مقارنة بما يعادل 25٪ فقط خلال فترة السنوات العشر منذ بداية النشاط الإقراضي في عام 1978 وحتى عام 1988.

النشاط الإقراضي

وتنبغي الاشارة في هذا الصدد ، إلى أن الصندوق يطبّق ضمن هذا التوجه خطة للاقراض يراعي فيها توزيع الموارد المتاحة للاقراض ، بما يتلاءم مع حاجات الدول التي تلتزم بتبنّي السياسات اللازمة للتصحيح وتحرص على الوفاء بالتزاماتها المستحقة للصندوق، اخذاً في الإعتبار للضغوط الشديدة التي تعرضت لها هذه الموارد نتيجة تزايد حجم المتأخرات غير المسددة من القروض القائمة في ذمة بعض الدول الأعضاء.

شكل رقم (2) : التوزيع النسبي للقروض المختلفة التي قدمها الصندوق فيما بين 1978 - 1988

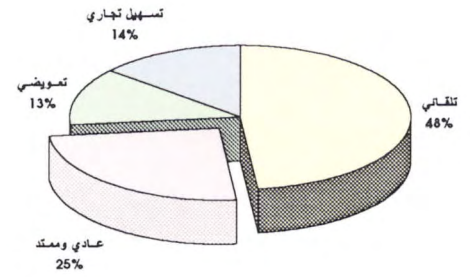

شكل رقم (3) : التوزيع النسبي للقروض المختلفة التي قدمها الصندوق فيما بين 1989 - 1994

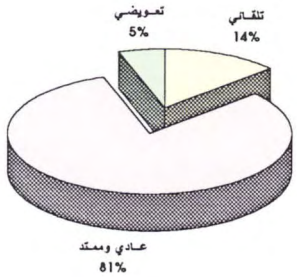

المتأخـــــــرات

استمر تزايد حجم المتأخرات المستحقة للصندوق من مبالغ الأقساط والفوائد غير المسددة من قِبل بعض الدول الأعضاء، في حرمان الصندوق من الدخل المترتب عليها وعدم تمكينه من اتاحتها للأعضاء الآخرين. وشكّل ذلك قيداً كبيراً على قدرة الصندوق على توسيع نشاطه الإقراضي وتلبية الإحتياجات التمويلية لباقي اعضائه، خاصة في ظل عدم حدوث زيادة في موارده.

وقد بلغ اجمالي المتأخرات المستحقة على الدول المتأخرة عن تسديد التزاماتها للصندوق في نهاية عام 1994 نحو 161.4 مليون د.ع.ح.، أو ما يعادل حوالي 51٪ من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مقابل نحو 152.5 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1993 تعادل حوالي 48٪ من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

وتتكون هذه المتأخرات من أقساط قروض بمبلغ 94.9 مليون د.ع.ح. وأقساط فوائد بمبلغ 10.6 مليون د.ع.ح.، وفوائد تأخيرية تعادل نحو 56 مليون د. ع. ح.، ويظهر الجدول التالي تفاصيلها في نهاية العام.

جدول رقم (3)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 1994/12/31

(دينار عربي حسابي)

الدول المتأخرة في السداد	أقساط القروض	أقساط الفوائد	الفوائد التأخيرية	مجموع المتأخرات
السودان	30,147,500	5,535,232	27,276,440	62,959,172
الصومال	14,876,572	3,490,739	12,231,318	30,598,629
العراق	49,850,000	1,546,075	16,478,966	67,875,041
المجموع	**94,874,072**	**10,572,046**	**55,986,724**	**161,432,842**

ولقد واصل الصندوق مشاوراته مع المسؤولين في عدد من الدول المعنية لمحاولة إيجاد تسوية لهذه المشكلة. كما أن الصندوق يسعى من خلال تكثيف جهوده في دعم البرامج التصحيحية في الدول المقترضة الأخرى لمساعدتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية بما يضمن تعزيز قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

النشاط الإستثماري

يقوم الصندوق باستثمار وادارة أمواله، وفقاً للخطوط العامة لسياسة الإستثمار والضوابط الأساسية لتلك السياسة، كما هي محددة بقرارات مجلس المديرين التنفيذيين، بهدف المحافظة على موارده الذاتية وتنميتها، بما يمكنه من مواجهة نفقاته ويساعده على تحقيق اهدافه.

ولعل أهم ما تتميز به السياسة العامة للإستثمار الخاصة بالصندوق انها تستند إلى أربعة معايير رئيسية هي: الأمان، والسيولة، وحرية التحويل، والعائد الأقصى المتاح. وعلى الرغم من حرص الصندوق على مراعاة متطلبات السيولة وحرية التحويل التي تتطلبها عملياته الأساسية، فإن معيار الأمان يعتبر ذا أولوية وأهمية خاصة، بالنظر إلى ما تشهده الأسواق المالية العالمية من تقلبات حادة ومستمرة في أسعار الصرف وتذبذبات في أسعار الفوائد، فضلاً عن التحولات السياسية والاقتصادية الجارية في عدد كبير من دول العالم، وما يمر به الإقتصاد الدولي من ظروف حرجة.

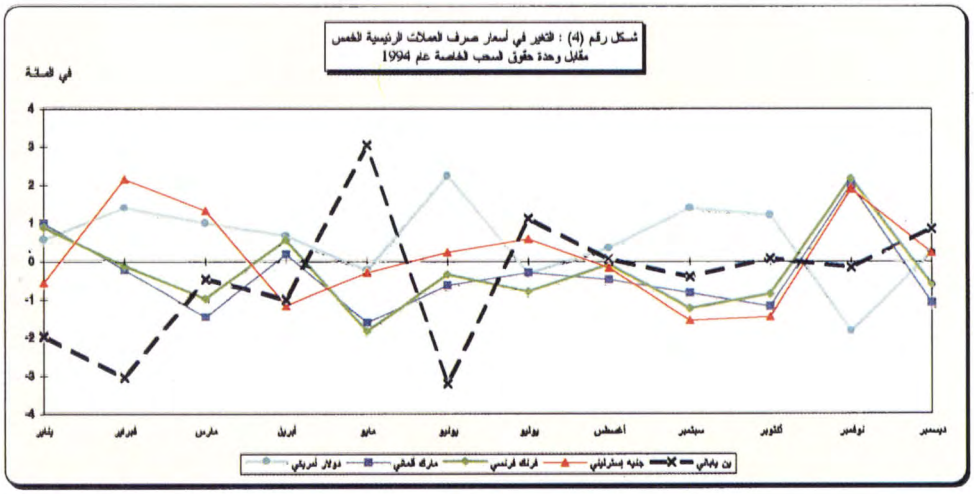

من هنا، وتحقيقاً لعامل الأمان المنشود، فقد حرص الصندوق في إطار الالتزام بأسس التعامل النقدي السليم، على وضع المعايير والمؤشرات اللازمة لاختيار المؤسسات المصرفية التي يتعامل معها، مستفيداً من خدمات المؤسسات العالمية المتخصصة في مجال التقييم الإئتماني للمصارف. كذلك حرص الصندوق على انتقاء الأدوات الإستثمارية عالية الجودة، وتوزيعها على الآجال التي تتناسب مع التدفقات النقدية للصندوق وتطور نشاطه. كما حرص على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها، محافظاً في توزيعها بين العملات على الالتزام بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة التزاماً شبه كامل، وذلك لمواجهة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وتحقيق عائد لا يتأثر كثيراً بتذبذبات أسعار الصرف والفائدة، وارتفاع معدلات التضخم.

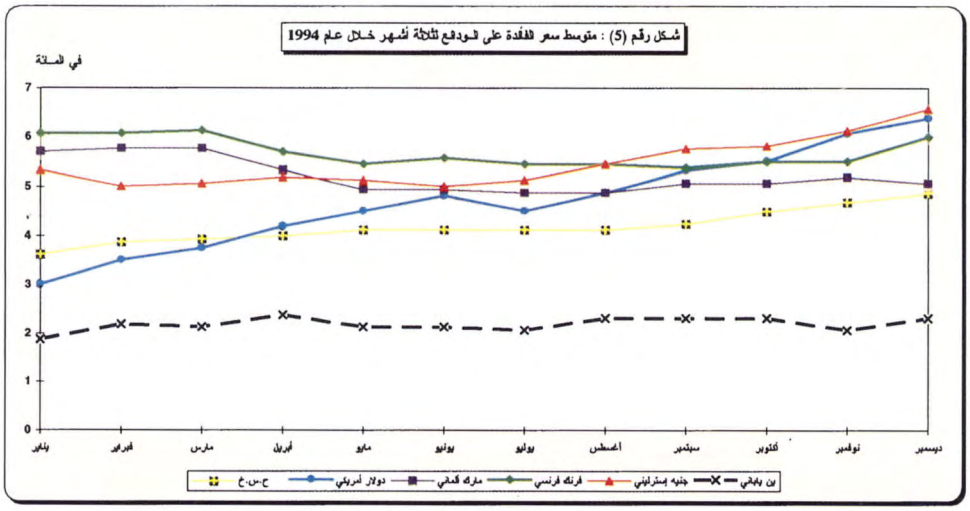

أما معيار العائد على الاستثمارات فإنه يلعب دوراً هاماً في السياسة الإستثمارية خاصةً وأن الإيرادات من الاستثمار تمثل حالياً المصدر الرئيسي لدخل الصندوق. وفي هذا الإطار فقد باشر الصندوق في النصف الثاني من عام 1994 في اتخاذ العديد من الخطوات الهامة، التي تستهدف تحسين العائد على المحفظة الاستثمارية للصندوق والمحافظ المدارة من قبله، تمثلت في تعزيز البنية الأساسية لدائرة الاستثمارات بادخال احدث نظم المعلومات عن الأسواق المالية، وتدعيم الجهاز الفني للدائرة بالخبرات البشرية اللازمة لرفع مستوى الأداء على الصعيد الإستثماري. كذلك فقد تمت مراجعة الخطوط العامة لسياسة الإستثمار، وتضمنت عملية المراجعة، تبني قواعد ومعايير جديدة لإدارة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها المحفظة الإستثمارية، ولعل اهمها مخاطر أسعار الفائدة. كذلك شملت عملية المراجعة امكانية اتاحة الإستثمار المحدود بعملات خارج وحدة حقوق السحب الخاصة، وتنويع الأدوات الإستثمارية، بحيث يمكن الإستثمار ببعض الأدوات الحديثة وبسندات الشركات الكبرى ذات التصنيف الإئتماني الممتاز. كما شملت ايضاً تقسيم الموارد المتاحة للإستثمار بين محفظتين، الأولى محفظة الأموال العاملة، لمقابلة احتياجات الصندوق من السيولة لأغراض الإقراض والإنفاق، والثانية محفظة الأموال المركزية وتمثل الموارد غير المخصصة للإقراض، بحيث تستثمر في ادوات ذات آجال أطول بغرض تحقيق عائد أعلى.

وقد اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعه الذي عقد في السادس والعشرين من يونيو 1994 ، قراراً أجاز فيه لإدارة الصندوق اسناد جزء من محفظة الأموال المركزية، إلى عدد من المؤسسات العالمية والعربية المتخصصة في إدارة المحافظ الإستثمارية، لما يمكن ان يؤدي اليه مثل هذا التوجه من آثار ايجابية، ليس فقط على العائد على مجمل استثمارات الصندوق، بل ايضاً على إفادة العاملين في دائرة الإستثمارات من خبرات هذه المؤسسات في كافة المجالات. وما من شك في أن أثر هذه الخطوات التي تم استكمال بعضها مؤخراً ودخل بعضها الآخر في مراحله النهائية، سوف ينعكس بصورة ايجابية على نتائج اداء المحفظة الاستثمارية في الأعوام القادمة.

وبالنسبة لمعدل العائد على المحفظة الإستثمارية فقد انخفض إلى 4.58٪ خلال عام 1994 مقارنة بـ 5.07٪ خلال عام 1993 ، ويعود ذلك إلى الإنخفاض القياسي لأسعار الفوائد على الين الياباني، وكذلك استمرار الإنخفاض في أسعار الفوائد على العملات الأوروبية التي تدخل ضمن مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة، وهو ما يشكل نحو 60٪ من حجم المحفظة الإستثمارية، فضلاً عن ضعف حركة التداول بالسندات، بسبب الإضطراب الذي شهدته اسواق السندات العالمية خلال عام 1994 .

ولا يقتصر نشاط الصندوق على توظيف موارده الذاتية، وانما يمتد أيضاً إلى أنشطة اخرى كقبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية من الدول الأعضاء، وإدارة المحافظ الإستثمارية مثل محفظة أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة. وقد بلغ رصيد الودائع المباشرة والمحافظ التي عهد إلى الصندوق بادارتها في نهاية عام 1994 حوالي 606 مليون دولار.

من جانب آخر، وفي إطار تعزيز وتطوير التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية واظب الصندوق على تزويد تلك المؤسسات بالتقارير اليومية والإسبوعية والشهرية والفصلية حول آخر التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصادات العربية.

واصل الصندوق جهوده في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده للإسهام في تنمية وتطوير الأسواق المالية في الدول العربية الأعضاء، لتواكب من جهة متطلبات مراحل نموها الاقتصادي، وتقود من جهة أخرى إلى تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال فيما بينها. ويركز برنامج الصندوق على تنسيق الهياكل التشريعية للأسواق المالية العربية وايجاد قنوات للربط بينها والإعلام عنها وتوعية المستثمرين عن فرص الاستثمار فيها.

ولقد تضمن برنامج عمل الصندوق إعداد مسوح ميدانية للأسواق المالية في إحدى عشر من الدول الأعضاء. وكذلك إعداد دراسات قطرية وتوفير استشارات فنية بطلب من الدول الأعضاء، تتعلق بتطوير الأسواق المالية المحلية وتقديم التوصيات العملية اللازمة للرفع من كفاءتها التشغيلية وتعزيز دورها في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى مشاريع مجدية، بالإضافة إلى المشاركة في الندوات واللقاءات المختلفة التي تعقد لبحث السبل الكفيلة بتنمية الأسواق المالية العربية.

ويحرص الصندوق على تنقيح عناصر برنامج عمله في هذا الميدان وبلورتها بشكل مستمر في ضوء حصيلة التجارب المتكونة لديه والدروس المستخلصة منها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشروع قاعدة بيانات الاسواق المالية العربية الهام الذي تبناه الصندوق، يجسّد هذا المنهج، حيث أن الحاجة اليه برزت في ضوء الدراسات التي أعدها الصندوق واللقاءات التي عقدها. وقد تم الاعداد لقيام القاعدة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. ويأمل الصندوق باستكمال القاعدة، نشر بيانات ومؤشرات الأسواق المالية العربية بصورة دورية سعياً إلى بث الوعي الاستثماري وزيادة التعريف بتلك الأسواق وفرص الاستثمار فيها.

ولقد شهد عام 1994 دخول مشروع القاعدة حيّز التنفيذ بعد استلام مراسلي القاعدة في الأسواق العربية المشاركة حالياً وهي : الأردن، والبحرين، وتونس، وسلطنة عُمان، والكويت، والمغرب أجهزة وبرامج الحاسب المتعلقة بأعمال القاعدة. ويأمل الصندوق اصدار أولى نشرات القاعدة خلال النصف الأول من عام 1995.

وفي مجال الاعلام والتوعية بدور وأهمية الأسواق المالية العربية، تضمن برنامج الصندوق تنظّيم ندوة مشتركة في بداية عام 1994 ، بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إطار سلسلة الندوات السنوية المشتركة، كان موضوعها "السياسات المالية وأسواق المال العربية". وقد شارك في هذه الندوة عدد كبير من المسؤولين العرب وخبراء من المؤسسات العربية والعالمية المتخصصة.

الأسواق المالية العربية

وفي إطار الجهود المستمرة لحشد الإمكانات والموارد اللازمة للقيام بالدور المطلوب من الصندوق في مجال تنمية وتطوير الأسواق المالية العربية، تم عقد عدة اجتماعات في واشنطن وأبوظبي مع مسؤولين من مؤسسة التمويل الدولية للتنسيق بين الصندوق والمؤسسة وذلك في عدد من المجالات المرتبطة بتطوير الأسواق المالية العربية. وشملت هذه المشاورات متابعة مشروع قاعدة البيانات الآنفة الذكر، كما شملت مشروع إنشاء وكالة لتقييم ملاءة الشركات والمؤسسات العربية وذلك بالتعاون مع شركة "ايبكا" إحدى أكبر الشركات العاملة في هذا المجال. ويهدف مشروع وكالة التقييم إلى توفير آلية موضوعية لتقييم وتصنيف الملاءة المالية والائتمانية للمؤسسات والشركات العربية، لتسهيل دخولها واستفادتها من الأسواق المالية. كما يهدف إلى زيادة درجة الافصاح وتشجيع المستثمرين لتوظيف أموالهم في المؤسسات والشركات العربية. ومن المتوقع إعداد دراسة جدوى لهذا المشروع بالتعاون مع الأطراف الثلاثة المعنية خلال الربع الأول من عام 1995 .

ومن جهة أخرى، شملت مشاورات الصندوق مع مؤسسة التمويل الدولية خلال عام 1994 متابعة جدوى إنشاء شركة للمقاصة والتسوية، وهو الأمر الذي يعتبر أساسياً لربط الأسواق المالية العربية، وتمكين المستثمرين والوسطاء من عقد وابرام الصفقات عبر الحدود دون العراقيل المرتبطة بإجراءات نقل الملكية وسلامة تبادل الأوراق التي يتم تداولها.

نشاط التدريب

تواصلت خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الإقتصادية خلال عام 1994، واستفاد منها العاملون في وزارات المال والإقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية والمراكز الإحصائية في الدول الأعضاء. ويشتمل نشاط المعهد بالإضافة إلى التدريب على إجراء البحوث وإقامة الندوات في موضوعات حيوية تُهم واضعي ومنفذي السياسات الإقتصادية.

وتتكامل الدورات التدريبية التي ينظمها المعهد بحيث تحقق هدفها الرئيسي الا وهو الإسهام في تطوير المهارات لدى الأجهزة النقدية والمالية في المجالات المتعلقة بأعمالها وتهيئة الكوادر الناشئة لتمكينها من متابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص. وكذلك المساهمة في تطوير أساليب إعداد البيانات والإحصاءات المالية والنقدية والمصرفية وإعداد موازين المدفوعات. وقد نظم معهد السياسات الإقتصادية خمس دورات تدريبية خلال عام 1994، استفاد منها 151 متدرباً من الدول الأعضاء، وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية التي قدّمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 1994 إلى 37 دورة وبلغ عدد المتدربين الاجمالي 1031 متدرباً.

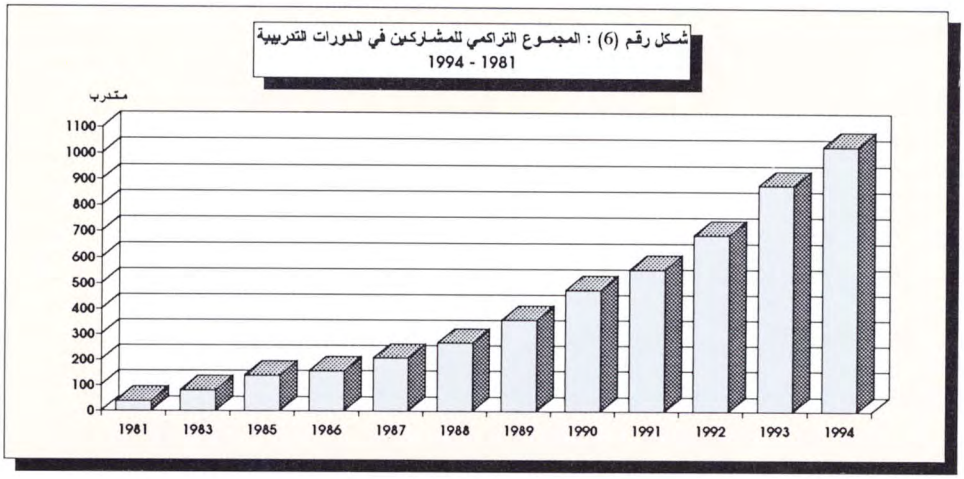

نشاط التدريب

دورة إعداد ميزان المدفوعات

عُقدت هذه الدورة في مقر الصندوق في الفترة من 15 يناير إلى 10 فبراير 1994. وهدفت إلى تقديم عرض شامل للإطار العام لميزان المدفوعات من حيث المفاهيم الأساسية والمبادىء المحاسبية القومية، وأسلوب العرض التحليلي للميزان وصلته بسياسات إدارة الإقتصاد الكلي، وذلك حسب المفاهيم المعتمدة في "دليل ميزان المدفوعات"، الطبعة الخامسة الصادرة في عام 1993 عن صندوق النقد الدولي.

واستفاد من الدورة 35 متدرباً من 16 دولة عربية تم اختيارهم من بين المرشحين العاملين في وزارات المال والإقتصاد والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من خبراء معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الاقتصادية والفنية في صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

دورة إدارة المصروفات العامة

هدفت هذه الدورة التي عقدت في مقر الصندوق في الفترة من 2 إلى 21 أبريل 1994 إلى تعريف المشاركين بالاتجاهات والتطوات الحديثة في إدارة المصروفات العامة من حيث الأهداف والاستراتيجيات والترشيد والكفاءة. وتخللتها حلقات نقاش لتمكين المشاركين من دراسة ومناقشة بعض الحالات العملية عن الدول العربية.

وشارك في الدورة 31 متدرباً من 15 دولة عربية تم اختيارهم من بين العاملين في وزارات المال والإقتصاد والتخطيط والمصارف المركزية العربية ممن ترتبط أعمالهم بمجالات إعداد الموازنة العامة للدولة وتخطيط الإنفاق العام ومراقبته والمساهمة في وضع السياسات والبرامج المالية والإقتصادية والتصحيحية ومتابعة تنفيذها. وقام بالتدريس والإشراف على الحلقات التطبيقية خبراء من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة المالية بالصندوق وصندوق النقد الدولي ومعهد التنمية الاقتصادية بالبنك الدولي.

نشاط التدريب

دورة الرقابة على المصارف

نظم معهد السياسات الاقتصادية في الفترة من 10 إلى 22 سبتمبر 1994 دورة الرقابة على المصارف التي تناولت ثلاث مجموعات من المواضيع، تضمنت المجموعة الأولى منها الموضوعات العامة للرقابة المصرفية مثل ارتباط الأداء الإقتصادي الكلي بالنظام المالي وأهداف الرقابة المصرفية ومكوناتها والحدود الدنيا للرقابة. وتناولت المجموعة الثانية أهم قضايا الرقابة المصرفية مثل العمليات خارج الميزانيات المصرفية ومخاطر أسعار الفائدة والصرف. وغطت المجموعة الثالثة عدداً من الأساليب المستخدمة في الرقابة المصرفية مثل المراقبة المكتبية والميدانية وترخيص المصارف وإدارة السيولة وحل مشاكل المصارف والرقابة على المؤسسات المصرفية الأجنبية.

وحاضر في الدورة خبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف انجلترا ومصرف الاحتياط الاتحادي الامريكي ولجنة بازل للرقابة المصرفية. وحضر الدورة 29 متدرباً من 14 دولة عربية من العاملين في مجال الرقابة على المصارف بالبنوك المركزية ومؤسسات النقد ووزارات المالية والإقتصاد في الدول العربية.

دورة إحصاءات مالية الحكومة

اشتمل برنامج هذه الدورة التي عقدت في مقر الصندوق في الفترة من 8 اكتوبر إلى 3 نوفمبر 1994 على دراسة طرق إعداد وعرض إحصاءات مالية الحكومة بما يتسق وأغراض التحليل الإقتصادي، ووضع السياسات المالية حسب المفاهيم المعتمدة في دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد حضرها 28 متدرباً من 16 دولة عربية من العاملين في مجال إعداد الإحصاءات والتحليلات المالية الحكومية بوزارات المال والمصارف المركزية بالدول الأعضاء. وتضمنت الدورة دراسة حالات تطبيقية تناولت المسائل الخاصة بجمع المعلومات وتبويبها وتحليلها. وقام بالتدريس في الدورة والإشراف على التطبيقات العملية خبراء من معهد السياسات الإقتصادية وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

نشاط التدريب

دورة إدارة الإقتصاد الكلي

عقدت هذه الدورة في الفترة من 12 نوفمبر إلى 15 ديسمبر 1994 وهدفت إلى توسيع المعرفة والإلمام بالمفاهيم الإقتصادية وأساليب التحليل الإقتصادي الكلي ودراسة علاقات الترابط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ورسم السياسات الإقتصادية ووضع البرامج المالية وتقييم آثارها على الأداء الإقتصادي.

وقد صممت الدورة بحيث تخدم ذوي الخبرة من العاملين في الأجهزة الحكومية في الدول الأعضاء المسئولين عن إعداد الدراسات والتقارير ورفع التوصيات إلى متخذي القرار. واستفاد من هذه الدورة 29 مشاركاً من أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الإقتصادية والفنية في صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي ومعهد التنمية الاقتصادية بالبنك الدولي.

الندوة السنوية المشتركة

في إطار نشاط الصندوق في تنظيم وعقد ندوة سنوية مشتركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي حول موضوعات الساعة التي تهم واضعي السياسات الإقتصادية، وإدراكاً من الصندوقين العربيين لما ينطوي عليه موضوع السياسات المالية وأسواق المال العربية من أهمية في تعزيز النمو الإقتصادي من خلال تعبئة الموارد وتيسير حسن تخصيصها واستخدامها بفاعلية، فقد قام الصندوقان بعقد ندوة في ابوظبي في الفترة 25 - 26 يناير 1994حول السياسات المالية وأسواق المال العربية . وقد ركزت الندوة على دور الإصلاحات المالية في مسيرة التصحيح الإقتصادي وتقويم أوضاع الأسواق المالية العربية الناشئة وآفاقها ودور المؤسسات المالية في تسهيل التدفقات الاستثمارية والرأسمالية.

وقد شارك في إعداد الأوراق خبراء من صندوق النقد العربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشارك في الندوة مسؤولون وخبراء من المؤسسات والمنظمات والمصارف العربية والدولية والجامعات والأسواق المالية. وتم إصدار وقائع الندوة في كتاب باللغتين العربية والانجليزية جرى توزيعه على نطاق واسع.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

يعقد الصندوق أهمية كبيرة على تطوير وتوثيق روابط التعاون والتنسيق بينه وبين منظمات العمل العربي المشترك الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة. كما يحرص على تعزيز قدراته على متابعة التطورات والمستجدات على الساحة الإقتصادية الدولية خاصة تلك التي تؤثر على الدول العربية الأعضاء.

ويسعى الصندوق من خلال ذلك إلى اضفاء قدر أكبر من الفاعلية على أنشطته بما يساعده على تحقيق أهدافه وتلبية احتياجات دوله الأعضاء بالمستوى المطلوب. وفيما يلي ملخصاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال.

التقرير الإقتصادي العربي الموحد

يمثل التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الأساسية للتطورات الإقتصادية في الدول العربية، نموذجاً هاماً للتعاون المستمر والبناء بين الصندوق ومنظمات العمل العربي المشترك المختصة. وفي هذا الصدد، قام الصندوق بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بإعداد مواضيع تقرير هذا العام. كما اضطلع الصندوق بالإضافة إلى ذلك بمهام التحرير واخراج التقرير المسندة اليه منذ بداية صدور التقرير.

ولقد تضمن العمل في انجاز التقرير ارسال الإستبيانات الإحصائية إلى الدول الأعضاء للحصول على البيانات منها، واستضافة الصندوق بمقره لممثلي الجهات الثلاث الأخرى المشاركة في اجتماعي تنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير، ومناقشة ومراجعة المسودات الأولية لفصوله وأجزائه.

وأعقب ذلك اصدار الصندوق في مطلع أغسطس 1994 للصيغة الأولية محدودة التداول من التقرير وارسالها للجهات المعنية في الدول العربية لإبداء ملاحظاتهم حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد الصيغة النهائية من التقرير في اواخر العام وتجهيزها للطباعة والتوزيع، مختصراً بذلك الوقت الذي كان يستغرقه اصدار الصيغة النهائية للتقرير في السابق بشكل ملموس.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية

واصل الصندوق خلال عام 1994 اداء المهام المناطة به بوصفه أمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وشمل ذلك إعداد الدراسات والتقارير المطلوبة منه، وتنظيم الإجتماعات الدورية للمجلس ومكتبه الدائم، وكذلك اجتماعات لجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عن المجلس والمكونة من مديري الرقابة على المصارف في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وفي هذا الصدد، تولى الصندوق الإعداد لإجتماع المكتب الدائم الذي عقد في مقر الصندوق بتاريخ 18 يونيو 1994. كما تولى مهام التنظيم الفني والإداري لإجتماعات الدورة الثامنة عشر لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي عقدت في تونس في 3 سبتمبر 1994. وقدّم الصندوق للمجلس خلالها الصيغة الأولية من التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1994، حيث أثنى المجلس على تقرير هذا العام والمستوى الذي وصل إليه مشيداً بالجهات المشاركة في إعداده. كما قدّم الصندوق أيضاً ورقة حول "التطورات والسياسات النقدية والمالية في الدول العربية لعام 1993" أشاد المجلس بجهود الصندوق في إعدادها.

وقد ناقشت الدورة بجانب ذلك، توصيات الإجتماع الثالث للجنة الرقابة المصرفية العربية، وتقرير الإجتماع الثاني للمجاميع الإقليمية للرقابة المصرفية، اضافة إلى القضايا المقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد الذي يُعد لأغراض الإجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

كذلك تولى الصندوق تنظيم الإجتماع الرابع للجنة الرقابة المصرفية الذي عقد بمقره خلال الفترة 26-27 نوفمبر 1994 بحضور مديري الرقابة في ستة عشرة دولة عربية. وقدّم الصندوق خلال الإجتماع الورقة المجمعة التي أعدها حول عناصر وأساليب الرقابة في الدول العربية، وورقتي عمل حول "متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف" و"معيار الإفصاح المحاسبي للمصارف". ولقد أوصت اللجنة بعد المناقشة بتبني ما جاء في الورقتين مما يعد خطوة هامة نحو ارساء العمل بأساليب وعناصر الرقابة المتعارف عليها دولياً.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

المجلس الإقتصادي والإجتماعي

شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته الرابعة والخمسين التي عقدت خلال الفترة 5-9 سبتمبر 1994 في مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية. وبحثت الدورة عدداً من المواضيع ذات الإرتباط الوثيق بأنشطة الصندوق وفي مقدمتها الصيغة الأولية من التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1994، والحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة الذي كلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي الصندوق في عام 1990 بادارته، بالإضافة إلى توصيات الدورة الثامنة عشر لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وفيما يتعلق بالحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، فقد واظب الصندوق خلال العام على اعداد التقارير الربعية حوله ورفعها للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، والذي كلف الصندوق بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باجراء دراسة شاملة ومفصلة لكافة الإلتزامات والمتأخرات المترتبة على الدول العربية تجاه تلك المنظمات.

وتنبغي الإشارة إلى أن النشاط المرتبط بهذا الحساب قد تطور بشكل ملحوظ خلال عام 1994. فقد ارتفع عدد المنظمات العربية المتخصصة التي تشملها ادارة الحساب الموحد إلى ثماني منظمات بانضمام "الهيئة العربية للطاقة الذرية". كما أن الدائرة المختصة في الصندوق شرعت في القيام باجراء الدراسة التفصيلية المتعلقة بمساهمات الدول المتأخرة السداد في موازنات تلك المنظمات، والوقوف على احتياجاتها الفعلية المرتبطة بتغطية مصروفاتها والتزاماتها. ومن المتوقع اكتمال اعداد هذه الدراسة بحيث تكون جاهزه للعرض على اجتماع المجلس الإقتصادي والإجتماعي القادم المزمع عقده في مارس 1995.

كذلك فقد تم تناول موضوع الحساب الموحد بالبحث في اجتماعات الدورة السادسة والعشرين للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك التي عقدت في مدينة دمشق خلال الفترة 14-17 مايو 1994 وشارك فيها الصندوق. وتم التأكيد في تلك الإجتماعات على ضرورة الإلتزام بقرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي المتعاقبه التي تدعو الدول العربية إلى تسديد مساهماتها في موازنات المنظمات المشمولة عن طريق الحساب الموحد المفتوح لدى الصندوق، وليس عن طريق التسديد المباشر في حسابات تلك المنظمات. وأوضح الصندوق في هذا الصدد، أن تمكّنه من القيام بالدور الرقابي المطلوب منه حسب مقتضيات قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي سيكون مرتبطاً بذلك.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

منظمات عربية واقليمية أخرى

حرص الصندوق خلال عام 1994 على المشاركة في اللقاءات الإقليمية المخصصة لبحث قضايا حيوية ترتبط بجوانب عمله واهتماماته. وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في "منتدى الخليج الإقتصادي الثاني" الذي عقد في البحرين خلال الفترة 28-30 مارس 1994. وقدّم الصندوق خلال المنتدى، الذي تناول عدداً من القضايا الإقتصادية الراهنة التي تهم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة حول "الخصخصة والإصلاح الإقتصادي في الدول العربية". كما شارك الصندوق في "ملتقى الامارات المالي الدولي" الذي قام بتنظيمه بنك الامارات الدولي في دبي خلال الفترة 19-20 نوفمبر 1994، وقدم خلاله ورقة بعنوان "توفير متطلبات صناعة الخدمات المالية". وكذلك شارك الصندوق في الندوة التي نظمها سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة 5-6 ديسمبر 1994 حول "آفاق الإستثمار في سلطنة عُمان."

كما قام الصندوق في اطار مواصلة التعاون وتقوية الروابط مع المنظمات العربية العاملة في المجالات ذات الصلة بأنشطته، بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لإتحاد المصارف العربية ومجلس ادارته، التي عُقدت في تونس خلال الفترة 24-25 مارس 1994. وفي الإجتماع الرابع عشر لمجلس اتحاد البورصات العربية الذي عقد في تونس خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1994. كما شارك في الإجتماع الدوري السادس والثلاثين لمجموعة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية الذي عقد في القاهرة خلال الفترة 2-4 يوليو 1994.

وفي مجال اهتمامه ومتابعته لقضايا الطاقة، شارك الصندوق في الندوة التي نظمتها امانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع وزارة النفط في سلطنة عمان خلال الفترة 19-20 أبريل 1994 حول "التعاون الأوروبي - الخليجي في مجال الطاقة". ومن بين المواضيع الهامة التي ناقشتها الندوة مصادر الطاقة، وأسعارها، وضريبة الطاقة، والقضايا المرتبطة بنقل التكنولوجيا في مجال الطاقة. كذلك شارك الصندوق في "مؤتمر الطاقة العربي الخامس" الذي عُقد في القاهرة خلال الفترة 7-10 مايو 1994 وأشرف على تنظيمه كل من جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول.

وفيما يتصل بقضايا التجارة واتفاقات الجات، ساهم الصندوق في ورشة العمل التي نظمها مصرف الإمارات الصناعي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دبي بتاريخ 8 يونيو 1994 في دبي حول "الآثار المترتبة على انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للجات". وقدّم خلالها ورقة بعنوان "الجات ونتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية وانعكاساتها العامة على تجارة الدول العربية".

أما على صعيد التعاون مع المنظمات الإقليمية غير العربية، فقد شارك الصندوق في "مؤتمر الرقابة على أسواق المال لدول المنطقة الآسيوية" الذي عُقد في مقر بنك التنمية الآسيوي في مانيلا في الفلبين خلال الفترة 11-13 يوليو 1994. وقد اتضح من المؤتمر أن جهود المعونة الفنية التي يقدمها بنك التنمية الآسيوي لدوله الأعضاء تركز على نفس الأولويات التي يسعى الصندوق في نطاقه العربي، لتحقيقها في مجالات تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية للأسواق المالية والسعي لإيجاد قنوات للربط فيما بينها.

المنظمات الدولية

في اطار التعاون المستمر القائم بينه وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عقد الصندوق عدداً من المقابلات مع المسؤولين في هاتين المؤسستين، وذلك على هامش اجتماعات اللجنة الإنتقالية ولجنة التنمية التي عُقدت في واشنطن خلال الفترة 24-27 أبريل 1994 ، وعلى هامش الإجتماعات السنوية المشتركة للمؤسستين الدوليتين التي عُقدت هذا العام في مدريد خلال الفترة 30 سبتمبر - 6 أكتوبر 1994. وجرى خلال تلك المقابلات بحث عدد من القضايا ذات الإهتمام المشترك شملت استعراض الأوضاع الإقتصادية في بعض الدول العربية، وسياسات وبرامج التصحيح التي يجري تطبيقها في عدد من الدول الأعضاء في الصندوق. كما شملت التعاون المستمر بين الصندوق وهاتين المؤسستين في مجال خدمات التدريب التي يتيحها الصندوق لأعضائه من خلال معهد السياسات الإقتصادية التابع له، وفي مجال الندوة السنوية المشتركة التي يتولى الصندوق تنظيمها بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

وفي السياق نفسه، شارك الصندوق في اجتماع للمجموعة الإستشارية للدول المانحة للمعونات لمصر عُقد في باريس خلال شهر يناير 1994، واجتماعين للمجموعة الإستشارية لكل من موريتانيا والأردن عقدا في باريس خلال شهر مايو 1994. واستهدفت هذه الإجتماعات، التي قام بتنظيمها البنك الدولي وشارك فيها بالإضافة للدول المانحة صندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، استقطاب المعونات المطلوبه لدعم جهود التصحيح في الدول الثلاث.

ومن جانب آخر، وفي اطار نشاط الصندوق في مجال الرقابة المصرفية قام بالمشاركة في الإجتماع الثاني لممثلي المجاميع الإقليمية للرقابة المصرفية، الذي عقد بدعوة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في ڤيينا خلال الفترة 11 - 14 أكتوبر 1994. كما شارك في الإجتماع الدولي الثامن لمديري الرقابة الذي عقد عقبه مباشرة في ڤيينا، والذي ركّز علي موضوعين رئيسيين هما الأسواق المالية الناشئة واحوالها المالية وأنظمة ادارة المخاطر.

كذلك شارك الصندوق في الندوة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال الفترة 21-23 نوفمبر 1994 حول "تقييم آثار جولة أوروجواي على البلدان العربية" وذلك في الدار البيضاء بالمغرب.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية أحد الأركان الهامة لإستراتيجية عمل الصندوق، ذلك أنه يعد امتدادا طبيعياً لجهود الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية وللدور الكبير الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج ومباشرته لإعماله كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك التي تتمتع بالشخصية القانونية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

فلقد تولى الصندوق اعداد النظام الأساسي للبرنامج وقواعد واجراءات عمله. وتم ذلك في اطار من التشاور والتنسيق مع المؤسسات المالية العربية المهتمة بتنمية المبادلات التجارية العربية، بهدف زيادة الروابط الإقتصادية بين الدول العربية وتمهيد السبيل لإستنهاض القدرات الإقتصادية الكامنة فيها. وتمّ تتويج هذه الجهود بقيام البرنامج عام 1989 بعد أن صادق مجلس المحافظين على نظامه الأساسي.

ويساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، مفسحاً المجال لمؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة للإسهام بالنصف المتبقي من رأس المال. وتجسد المساهمة الكبيرة للصندوق في رأسمال البرنامج الأهمية التي يعلقها عليه، وحرصه على تمكينه من الإنطلاق من قاعدة قوية تساعده على تحقيق أهدافه في تنمية المبادلات التجارية العربية. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس ادارة البرنامج، كما يشارك اربعة من أعضاء مجلس ادارة الصندوق في مجلس ادارته.

وبموجب "مذكرة التفاهم" التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم علاقات التعاون القائمة بينهما، يقوم الصندوق بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وتتولى لجنة مشتركة من المؤسستين مهام التنسيق بينهما. وتعقد لذلك الغرض اجتماعات دورية تناقش فيها نوعية وطبيعة الخدمات التي يرغب البرنامج في الحصول عليها من الصندوق ورفع التوصيات بشأنها.

ولقد استمر الصندوق خلال عام 1994 في تقديم الخدمات للبرنامج في المجالات الخاصة بالشؤون القانونية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق، بالإضافة إلى ادارة المحفظة الإستثمارية لأمواله. كما قام بتقديم خدمات استشارية تتعلق بالجوانب الفنية والمالية والإدارية والحاسب الآلي.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض، حيث يقدّم البرنامج خطوط ائتمان لهذه الوكالات من أجل إعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات. وقد تمّ تسمية ست وكالات وطنية جديدة خلال العام ليبلغ عدد الوكالات الوطنية 35 وكالة في 17 قطر عربي.

وقد منح البرنامج منذ بدء نشاطه في عام 1991 وحتى 31 ديسمبر 1994 موافقته لإعادة تمويل 130 صفقة تجارية بقيمة 394 مليون دولار أمريكي تعلقت بسلع زراعية وغذائية ومواد استهلاكية ورأسمالية.

وانطلاقاً من مسؤولية البرنامج في الاسهام بتنمية وتشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وإدراكاً منه أن من أبرز العوامل التي تساعد على نمو التجارة بين الدول هو توفر المعلومات والإحصاءات الموثوقة حول فرص المتاجرة للمتعاملين فيها بالصورة السريعة والدقيقة والمنتظمة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المطلوبة دون إبطاء، أنشأ البرنامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومركز التجارة الدولي شبكة للمعلومات حول التجارة العربية البينية. وتهدف الشبكة إلى توفير المعلومات حول المصدرين والمستوردين في الدول العربية، وحول الأسواق العربية وفرص المتاجرة فيها وطبيعة السلع المنتجة ومواصفاتها والأنظمة التي تحكم التعامل بها في تلك الأسواق. وتوفر الشبكة المعلومات للمصدرين والمستوردين من خلال نقاط الارتباط في الدول العربية التي تقوم بمد المركز الرئيسي للشبكة بالمعلومات عن التجارة العربية والمتعاملين بها في دولها وتحديثها باستمرار. وبالإضافة تستسقي الشبكة البيانات من قواعد المعلومات الموثوقة في العالم. ويقوم المركز الرئيسي للشبكة بمعالجة تلك المعلومات على المستوى الأقليمي وتوفيرها للمستفيدين في جميع الدول العربية بصورة آنية ومنتظمة.

الوضع المالي للصندوق

تعكس البيانات المالية الختامية المركز المالي للصندوق ونتائج اعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994. ويبيّن الملخص أدناه مكونات صافي الموجودات، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركز المالي

صافي الموجودات

ارتفع مجموع صافي موجودات الصندوق، والذي يشمل رأس المال والإحتياطيات، إلى 548,963 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994 مقارنة بمبلغ 538,692 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993، أي بزيادة مقدارها 10,271 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 1.9٪. ويبين الشكل رقم (7) ادناه تطور صافي الموجودات لفترة الخمس سنوات (1990-1994)، اما الشكل رقم (8) فيوضح مكونات صافي الموجودات كما في نهاية عام 1994.

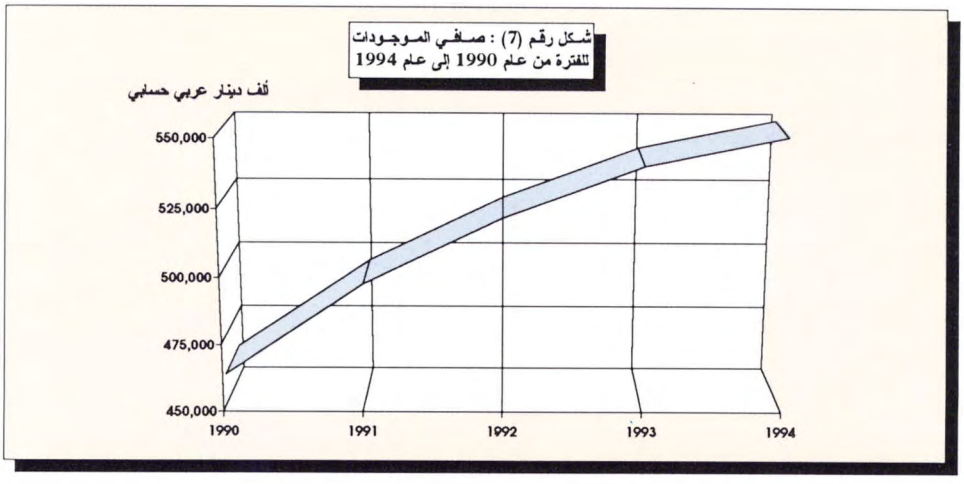

الوضع المالي للصندوق

أصـــول أخـــرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 10,264 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994 ، ويمثل ما نسبته 2٪ من صافي الموجودات، بينما في نهاية عام 1993 بلغ صافي الموجودات الأخرى ما قيمته 11,097 ألف دينار عربي حسابي، وبنفس النسبة من صافي الموجودات. ويشمل صافي الموجودات الاخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

مـــوارد الصنـــدوق

تتكوّن موارد الصندوق مـن رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والقـروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها ، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض، بالاضافة الى القوة التصويتية لها.

رأس المـــــال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي. وقد بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 323,840 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994 ، منه 318,514 ألف دينار عربي حسابي بعملات قابلة للتحويل، و 5,326 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية المودعة لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي، والذي يمثل حصة فلسطين في رأس المال، فقد تقرر تأجيل المطالبة به وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رأس المال المدفوع إلى رأس المال المكتتب به والواجب دفعه تعادل حوالي 99٪ ، كما وأن نسبته إلى مجموع حقوق المساهمين تعادل حوالي 59٪، كما في نهاية عام 1994.

الوضع المالي للصندوق

الاحتياطيـــات

تشمل الاحتياطيات، الاحتياطي العام واحتياطي الطوارىء وفروقات تقييم عملة مساهمة الصندوق في مؤسسة زميلة. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 225,123 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994، بالمقارنة مع 214,852 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1993، وبمعدل نمو قدره 4.8٪.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 178,678 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 56٪ من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1994، بينما بلغ في نهاية عام 1993 ما قيمته 168,924 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 53٪ من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، تمّ تكوين احتياطي طوارىء بغرض استخدامه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً، وذلك بتحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام، على أن يحوّل إليه مبـــلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10٪ من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر، إلى أن يصل رصيده إلى 25٪ من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارىء 55,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 17٪ من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1994، بينما كان رصيده في نهاية عام 1993 يبلغ 50,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 16٪ من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

أما فروقات تحويل عملة المساهمة في مؤسسة زميلة، فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 8,555 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994، بينما سجلت في نهاية عام 1993 رصيداً مديناً قدره 4,072 ألف دينار عربي حسابي.

الوضع المالي للصندوق

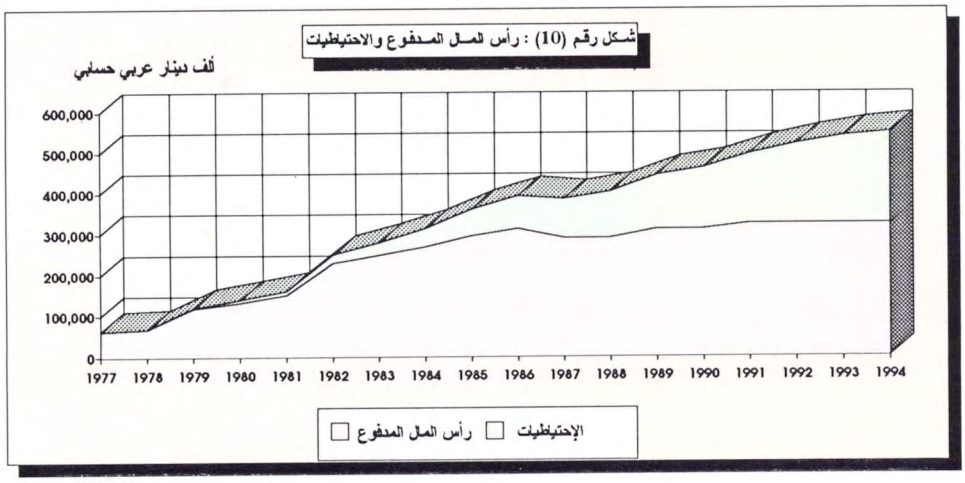

نتائج أعمال السنة

الدخـــــــل

بلغ إجمالي دخل الصندوق 20,955 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994، مقارنةً بمبلغ 22,735 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويشتمل إجمالي الدخل لسنة 1994 على فوائد ورسوم قروض بمبلغ 3,720 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 18٪، وفوائد ودائع وإيرادات استثمارات بمبلغ 14,135 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 67٪، ونتائج المساهمة في مؤسسة زميلة بمبلغ 2,296 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 11٪، وإيرادات أخرى بمبلغ 804 ألف دينار عربي حسابي و بنسبة 4٪. ويبين الشكل رقم (11) ادناه مكونات إجمالي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994.

شكل رقم (11) : مكونات إجمالي الدخل لعام 1994

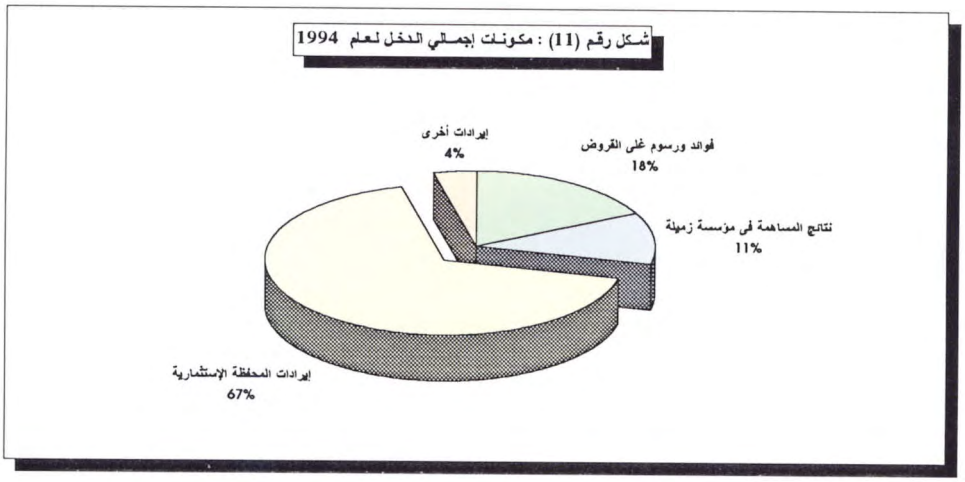

الانفـــــاق

بلغ إجمالي الانفاق 6,201 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994، ويتضمن فروقات مدينة في مخصّص إعادة تقييم الإستثمارات بمبلغ 2,799 ألف دينار عربي حسابي، بينما بلغ إجمالي الإنفاق للسنة السابقة 4,016 ألف دينار عربي حسابي، ويتضمن فروقات إيجابية في مخصص إعادة تقييم الاستثمارات بمبلغ 65 ألف دينار عربي حسابي وفروقات مدينة في تحويل العملة بمبلغ 66 ألف دينار عربي حسابي. وبالرغم من أن الفروقات المدينة في كل من مخصص إعادة تقييم الاستثمارات وتحويل العملة قد أدتا إلى زيادة إجمالي الانفاق في عام 1994 بمبلغ 2,185 ألف دينار عربي حسابي بالمقارنة مع إجمالي الانفاق في عام 1993، إلا أن حجم الانفاق الفعلي في عام 1994 يقل بمبلغ 856 ألف دينار عربي حسابي عن الانفاق الفعلي لعام 1993.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994 ، مبلغ 14,754 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 18,719 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بانخفاض مقداره 3,965 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 21٪. وقد تمّ تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي من صافي الدخل للسنة إلى احتياطي الطوارىء، والمتبقي وقدره 9,754 ألف دينار عربي حسابي، تم تحويله إلى الاحتياطي العام.

تقرير مراقبي الحسابات

بسم الله الرحمن الرحيم

ارنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١
بناية بنك الاتحاد الوطني
شارع السلام
ابوظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف ٧٢٢٢٢٤
تلكس ٢٢٦٧٢
فاكس ٧٢٢٩٦٨

تقرير مراقبي الحسابات
للسادة اعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق النقد العربي المبينة على الصفحات من 2 الى 10 . ان اعداد هذه البيانات المالية هي من مسؤولية ادارة الصندوق وان مسؤوليتنا هي ابداء رأي مستقل حول البيانات المالية استنادا الى اعمال التدقيق التي قمنا بها .

لقد خططنا وقمنا بتدقيقنا للحصول على تأكيدات معقولة بان البيانات المالية خالية من اخطاء مادية . تشتمل اجراءات التدقيق على فحص الادلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على اساس العينة ، ويشتمل التدقيق ايضا على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة ، والتقديرات الهامة التي تجريها الادارة ، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ككل . وباعتقادنا ان الاجراءات التي قمنا بها توفر اساسا معقولا يمكننا من ابداء رأينا حول البيانات المالية .

في رأينا ان البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 1994 وعن نتائج اعماله والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

ونؤكد ايضا انه في رأينا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة ، وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات ، وان المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الادارية . لقد حصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لاغراض تدقيقنا . وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق او مركزه المالي .

ارنست ويونغ

22 شباط (فبراير) 1995

تقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي
الميزانية العمومية
31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

	ايضاح	1994 الف دينار عربي حسابي	1993 الف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		926	300
حساب الحائزين الاخرين لدى صندوق النقد الدولي		12,426	15,779
ودائع لدى البنوك		252,908	262,491
استثمارات		40,334	42,707
ودائع لدى البنوك المركزية	3	5,326	5,326
قروض للدول الاعضاء	4	167,985	151,131
مساهمة في مؤسسة زميلة	5	73,256	75,443
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	6	76,095	67,449
موجودات ثابتة	7	1,409	1,924
		630,665	622,550
رأس المال والاحتياطيات والمطلوبات			
رأس المال المصرح به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	8	323,840	323,840
احتياطيات	9	225,123	214,852
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		548,963	538,692
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	10	9,136	20,256
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	11	72,566	63,602
		81,702	83,858
		630,665	622,550

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الادارة

تشكل الايضاحات من 1 الى 13 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

صندوق النقد العربي
بيان الدخل والانفاق
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

	ايضاح	1994 الف دينار عربي حسابي	1993 الف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد مقبوضة على الودائع		11,342	12,304
فوائد مدفوعة على الودائع		(618)	(582)
		10,724	11,722
فوائد ورسوم على القروض للدول الاعضاء		3,720	5,819
ايرادات الاستثمارات		3,411	2,482
ارباح من المساهمة في مؤسسة زميلة		2,296	2,339
ايرادات اخرى	12	804	373
		20,955	22,735
الانفاق			
مصروفات ادارية وعمومية		2,478	3,248
معونة فنية		154	206
استهلاك الموجودات الثابتة		527	561
اعادة تقييم الاستثمارات		2,799	(65)
فروقات تحويل عملة		243	66
		6,201	4,016
صافي الدخل للسنة		14,754	18,719
التخصيصات المقترحة :			
محول الى الاحتياطي العام	9	9,754	13,719
محول الى احتياطي طوارىء	9	5,000	5,000
		14,754	18,719

تشكل الايضاحات من 1 الى 13 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

تقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

	1994 الف دينار عربي حسابي	1993 الف دينار عربي حسابي
التدفقات النقدية من نشاطات العمليات :		
صافي الدخل للسنة	14,754	18,719
بنود لا تتطلب استخدام الاموال :		
استهلاك موجودات ثابتة	527	561
ارباح بيع موجودات ثابتة	(10)	(1)
نتائج المساهمة في مؤسسة زميلة	(2,296)	(2,339)
اعادة تقييم الاستثمارات في سندات واوراق مالية	2,799	(65)
الزيادة والنقص في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات :		
سحوبات على القروض	(39,275)	(1,930)
اقساط قروض مسددة	22,421	30,266
زيادة في حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	8,964	8,543
زيادة في فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	(8,646)	(6,765)
زيادة في الاستثمارات بسندات واوراق مالية	(426)	(17,163)
صافي النقد (المستخدم) الناتج من نشاطات العمليات	(1,188)	29,826
التدفقات النقدية من نشاطات الاستثمار :		
شراء موجودات ثابتة	(16)	(61)
مبالغ محصلة من بيع موجودات ثابتة	14	1
صافي النقد المستخدم في نشاطات الاستثمار	(2)	(60)
التدفقات النقدية من نشاطات التمويل :		
مبالغ مدفوعة للمؤسسات النقدية والمالية	(11,120)	(4,713)
صافي (الانخفاض) الزيادة في النقد والبنود المماثلة للنقد	(12,310)	25,053
ارصدة النقد والبنود المماثلة في بداية السنة	278,570	253,517
ارصدة النقد والبنود المماثلة في نهاية السنة	266,260	278,570
وتمثل ارصدة النقد والبنود المماثلة للنقد الآتي :		
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	926	300
حساب الحائزين الاخرين لدى صندوق النقد الدولي	12,426	15,779
ودائع لدى البنوك	252,908	262,491
	266,260	278,570

تشكل الايضاحات من 1 الى 13 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

1 نشاط الصندوق

أنشىء صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (ابريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الاعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة .

2 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) العرف المحاسبي
تعد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات بالدينار العربي الحسابي ، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي .

(ب) المؤسسات الزميلة
ان المؤسسات الزميلة هي مؤسسات يمتلك فيها الصندوق استثماراً طويل الاجل لا تقل حصته فيها عن 20% من راس المال الذي يتمتع بحق التصويت ويؤثر عليها بصورة هامة . تتضمن البيانات المالية على الحصة المناسبة من نتائج المؤسسات الزميلة والاحتياطيات غير الموزعة على اساس حساباتهم المدققة .

(ج) الاستثمارات
تقيم الاستثمارات التي تشمل السندات القابلة للتداول والاوراق المالية باجمالي سعر السوق او سعر التكلفة ، ايهما اقل .

(د) العملات الاجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية وفقا لاسعار الصرف السائدة في وقت اجراء المعاملة ، تحول ارصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الاجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقا لاسعار التحويل الصادرة من صندوق النقد الدولي . وتدرج الارباح او الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والانفاق .

يتم معالجة الفروقات الناتجة عن اعادة تحويل حصة الصندوق في مؤسسات زميلة ، وفقا لاسعار الصرف كما في نهاية السنة ، من خلال الاحتياطيات .

تسجل الموجودات الثابتة باسعار الصرف السائدة عند اقتنائها .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

(هـ) استهلاك الموجودات الثابتة
تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على اقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

(و) معاشات التقاعد ومكافاة نهاية الخدمة
يحمل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقا لنظام تقاعد العاملين . اما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد فيؤخذ مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقا للانظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق .
لا تتضمن البيانات المالية موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عن ذلك والمطلوبات المقابلة لها .

(ز) احتساب الايرادات
يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على اساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) . وتعلق الفوائد على القروض للدول المتأخرة بالدفع لاكثر من سنة والفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات اقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايرادات عند تحصيلها .

(ح) النقد والبنود المماثلة للنقد
لاغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد ، حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وحساب الحائزين الاخرين لدى صندوق النقد الدولي وودائع لدى البنوك .

3 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة (14) من اتفاقية الصندوق .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

4 قروض للدول الاعضاء

	1994 الف دينار عربي حسابي	1993 الف دينار عربي حسابي
قروض مقررة	646,770	583,350
قروض غير مسحوبة	(35,465)	(11,320)
اقساط قروض مسددة	(443,320)	(420,899)
رصيد 31 كانون الاول (ديسمبر)	167,985	151,131

تتضمن القروض للدول الاعضاء اقساط قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 94,874,000 دينار عربي حسابي (1993: 94,874,000 دينار عربي حسابي). وفي هذا الصدد تم تنفيذ قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1992 بوقف عضوية الدول المعنية مؤقتا اعتبارا من 15 تشرين الاول (اكتوبر) 1992 وفقا لمقتضى المادتين (37) و (38) من اتفاقية انشاء الصندوق

5 المساهمة في مؤسسة زميلة

تمثل المساهمة اعلاه مساهمة الصندوق بنسبة 50% من رأس المال المصرح به والمطروح للاكتتاب لبرنامج تمويل التجارة العربية. بلغت مساهمة الصندوق في البرنامج، كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1994، 55% من قيمة رأسمال البرنامج المكتتب فيه والمدفوع بالكامل. ان في نية الصندوق الاحتفاظ بنسبة 50% فقط في رأسمال البرنامج وتعتبر الزيادة كما في تاريخ الميزانية العمومية مؤقتة الى حين الاكتتاب الكامل في رأسمال البرنامج المصرح به.

6 فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الايرادات تبلغ 66,559,000 دينار عربي حسابي (1993: 57,621,000 دينار عربي حسابي) وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الايضاح 2 (ز).

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

7 الموجودات الثابتة

ان فترات الاستخدام المتوقعة للموجودات الثابتة لغرض احتساب الاستهلاك هي كالآتي :

- بناية مقر الصندوق 15 سنة
- الاثاث والتركيبات 4 سنوات
- المعدات والحاسب الآلي 4 سنوات
- السيارات 4 سنوات

8 رأس المال المدفوع

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر ان يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326 مليون دينار عربي حسابي .

	1994 الف دينار عربي حسابي	1993 الف دينار عربي حسابي
رأس المال المقرر دفعه	326,000	326,000
رأس المال غير المدفوع	(2,160)	(2,160)
رأس المال المدفوع	323,840	323,840

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

9 الاحتياطيات

	عام الف دينار عربي حسابي	طوارىء الف دينار عربي حسابي	فروقات تقييم الف دينار عربي حسابي	اجمالي الف دينار عربي حسابي
الرصيد في اول السنة	168,924	50,000	(4,072)	214,852
تحويل من صافي الدخل للسنة	9,754	5,000	–	14,754
فروقات تقييم مساهمة الصندوق في مؤسسات زميلة	–	–	(4,483)	(4,483)
الرصيد في آخر السنة	178,678	55,000	(8,555)	225,123

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي او 10% من صافي الدخل سنويا ايهما اكبر الى احتياطي طوارئ الى ان يصل هذا الاحتياطي الى 25% من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة اية خسارة غير متوقعة مستقبلا .

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1994 مبلغ 16,877,000 دينار عربي حسابي (1993: 14,581,000 دينار عربي حسابي) تمثل حصة الصندوق من ارباح تحتفظ بها مؤسسة زميلة .

10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي ، قامت بعض المؤسسات النقدية والمالية بايداع بعض المبالغ لدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليها .

11 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الايرادات ، تبلغ 66,559,000 دينار عربي حسابي (1993: 57,621,000 دينار عربي حسابي) ، وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الايضاح 2 (ز) .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1994

12 ايرادات اخرى

يتضمن بند ايرادات اخرى مبلغ 137,000 دينار عربي حسابي (1993 : 144,000 دينار عربي حسابي) تعود الى خدمات استثمار وادارة يقوم الصندوق بتقديمها الى برنامج تمويل التجارة العربية . ان الاتعاب وشروط الدفع المتعلقة بهذه الخدمات قد تم اعتمادها من قبل الادارة .

13 الالتزامات

بلغت قيمة العقود الاجلة للعملات الاجنبية المبرمة كما في تاريخ الميزانية 10,4 مليون دينار عربي خسابي تقريبا (1993: 4,7 مليون دينار عربي حسابي تقريبا) .

جدول (أ - 1)
عدد واجمالي مبالغ
القروض التي قدمها الصندوق
حتى ديسمبر 1994

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	-
1979	5	16,500	11,500	-
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	-	-	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	63,420	39,275	22,421
المجموع	**95**	**646,770**	**611,305**	**443,320**

جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 2)
أنواع وقيم القروض
التي قدمها الصندوق
حتى ديسمبر 1994

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	-	-	-	-	-	-	-	-	2	6,563
1979	4	5,250	-	-	1	11,250	-	-	-	-	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	-	-	1	5,000	-	-	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	-	-	10	78,615
1982	5	14,280	-	-	2	13,240	1	3,920	-	-	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	-	-	2	31,800	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	-	-	1	4,335	-	-	1	4,900	5	16,300
1985	6	42,495	-	-	-	-	2	7,760	1	700	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	-	-	1	2,500	11	33,555
1987	-	-	1	2,500	-	-	-	-	2	22,070	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	-	-	1	2,460	3	25,680	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	-	-	-	-	5	73,740
1990	-	-	-	-	1	9,050	1	6,625	-	-	2	15,675
1991	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1992	1	3,675	-	-	1	14,800	-	-	-	-	2	18,475
1993	-	-	-	-	1	3,250	-	-	-	-	1	3,250
1994	1	11,340	-	-	2	49,620	1	2,460	-	-	4	63,420
المجموع	52	252,600	9	89,080	13	170,535	10	69,825	11	64,730	95	646,770

جدول (أ - 3)
نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية 1993 و 1994

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 1993			نهاية عام 1994		
	رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية	رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية
الأردن	1,330	5,320	25	3,980	5,320	75
تونس	2,757	6,900	40	919	6,900	13
الجزائر	20,820	41,640	50	23,600	41,640	57
السودان	30,147	9,800	308	30,147	9,800	308
سورية	817	7,120	11	-	-	-
الصومال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغرب	20,162	14,800	136	22,750	14,800	154
موريتانيا	10,371	4,920	211	10,522	4,920	214
اليمن	-	-	-	11,340	15,120	75

جدول (أ - 4)
إجمالي إلتزامات القروض القائمة

(آلف دينار عربي حسابي)

نهاية السنة	القائمة بالذمة	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	-	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450

جدول (أ - 5)
أرصدة القروض بأنواعها المختلفة القائمة* بذمة الدول المقترضة في نهاية 1993 و 1994

(ألف دينار عربي حسابي)

أنواع القروض	نهاية عام 1993			نهاية عام 1994			التغيير في عام 1994		معدل التغيير 94/ 93
	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية
قروض تلقائية	8	40,886	27	9	50,388	30	1+	9,502+	23.2+
قروض عادية وممتدة	11	86,825	58	11	93,202	56	-	6,377+	7.3+
نسهيل تبادل تجاري	1	18,620	12	1	18,620	11	-	-	-
قروض تعويضية	1	4,800	3	2	5,775	3	1+	975+	20.3+
المجموع	**21**	**151,131**	**100**	**23**	**167,985**	**100**	**2+**	**16,854+**	**11.2+**

* (جملة القروض المسحوبة - جملة الأقساط المسددة منها).

جدول (أ - 6)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(الف دينار عربي حسابي)

البيـــــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
راس المال المدفوع	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840	323,840
المدفوع بعملات وطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الاعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514	318,514
القروض المقدمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	-	18,475	3,250	63,420
ارصدة القروض* المقدمة (بما فيها غير المسحوب)	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451	203,450
ارصدة القروض القائمة** في ذمة الدول المقترضة	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131	167,985
نسبة القروض المقدمة خلال العام الى راس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	14.55	9.30	53.79	14.01	33.34	6.20	17.57	10.91	8.63	42.55	24.06	5.11	-	5.80	1.02	19.91
نسبة ارصدة القروض القائمة (بما فيها غير المسحوب) إلى راس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00	63.87
نسبة ارصدة القروض القائمة إلى راس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45	52.74

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

جدول (أ - 7)
أسعار الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

	القروض التلقائية	قروض تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
أ) القروض الجديدة*	4.15	-	5.75
ب) القروض القديمة			
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
2-1	4.25	5.25	5.50
3-2	4.75	5.55	5.80
4-3	-	5.85	6.10
5-4	-	-	6.40
6-5	-	-	6.70
7-6	-	-	7.00

* وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (6) لسنة 1989 الصادر في 1989/3/16. يطبق هذا التعديل على ما يستجد من قروض وتبقى المعدلات المثبتة في عقود القروض السابقة سارية المفعول لحين انتهاء سدادها.

جدول (ب - 1)
رأس المال كما في 31 ديسمبر 1994

(مليون دينار عربي حسابي)

الدولـــــــــة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
		بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنيـة	المجمـوع
1. المملكة الأردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2. دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3. دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4. الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6. المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7. جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8. الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9. جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10. الجمهورية العراقية	42.400	41.640	0.760	42.400
11. سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12. دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13. دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14. الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16. جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17. المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18. الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19. الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20. دولة فلسطين	2.160*	-	-	-
المجمـــــــوع	**326.000**	**318.514**	**5.326**	**323.840**

1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988 ، رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 ، تمّ تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب-2)
معهد السياسات الإقتصادية
أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات
1994-1981

اسم الـــدورة	إعداد ميزان المدفوعات	إدارة الاحتياطيات وتحليل مخاطر الإئتمان	التحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الإحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الاقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي	إحصاءات مالية الحكومة	أدوات الاستثمار	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الايرادات العامة	إدارة المصروفات	ادارة المحافظ الاستثمارية	المجموع لكل دولة
الدولة/عدد الدورات	6	2	1	3	3	3	4	5	3	1	2	1	2	1	37
الأردن	8	2	1	5	6	6	6	9	6	2	5	2	5	3	66
الامارات	21	8	2	7	7	8	10	16	9	2	2	2	8	3	105
البحرين	7	2	1	6	3	5	24	6	4	2	3	1	4	2	70
تونس	7	2	1	5	4	5	3	7	5	1	4	1	4	1	50
الجزائر	6	1	1	4	3	4	4	8	4	1	1	2	2	1	42
السعودية	14	2	1	12	10	10	16	20	10	3	2	3	6	2	111
السودان	6	2	1	4	4	3	3	6	3	1	-	2	2	-	37
سوريا	9	2	1	2	4	2	6	9	5	2	2	2	5	3	54
الصومال	6	2	-	1	2	2	1	2	2	-	-	-	-	-	18
العراق	4	2	1	1	4	3	1	3	2	3	2	-	-	-	26
عُمان	4	1	1	5	3	3	5	6	4	3	1	1	3	5	45
فلسطين	2	-	-	1	1	2	2	3	2	-	-	1	1	-	15
قطر	6	1	1	4	2	4	4	4	4	2	1	1	-	1	35
الكويت	8	3	-	2	4	5	8	11	4	1	5	3	3	1	58
لبنان	4	-	1	2	3	2	2	4	-	-	-	-	2	2	22
ليبيا	5	1	1	4	3	4	3	5	3	1	-	1	2	1	34
مصر	6	-	-	6	7	6	5	14	8	2	2	3	4	2	65
المغرب	9	3	1	3	4	5	6	9	5	2	4	3	4	1	59
موريتانيا	4	1	1	4	3	4	6	11	3	-	-	2	3	-	42
اليمن	15	4	2	5	7	7	7	9	8	2	2	3	4	2	77
المجموع الكلي	**151**	**39**	**18**	**83**	**84**	**90**	**122**	**162**	**91**	**30**	**36**	**33**	**62**	**30**	**1031**

جدول (ب - 3)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق خلال عام 1994

الجهة المنظمة	الموعد	الموضوع
منظمات عربية		
صندوق أبوظبي للتنمية	12-10 يناير (أبوظبي)	الاجتماع الدوري الخامس والثلاثون لمجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية.
جامعة الدول العربية	6 فبراير (القاهرة)	الاجتماع العاشر للجنة المفاوضات التجارية.
	9-7 فبراير (القاهرة)	إجتماع الدورة الثالثة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
اتحاد المصارف العربية	25-24 مارس (تونس)	الاجتماع السابع والأربعون لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والاجتماع الحادي والعشرون للجمعية العمومية للإتحاد.
وزارة الإعلام في دولة البحرين	30-28 مارس (المنامة)	منتدى الخليج الاقتصادي الثاني.
اتحاد المصارف العربية	11-9 أبريل (عمّان)	المؤتمر المصرفي لإتحاد المصارف العربية حول استراتيجيات تنشيط البورصات العربية.
أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة النفط في سلطنة عمان	20-19 أبريل (مسقط)	ندوة التعاون الخليجي الأوروبي في مجال الطاقة.
صندوق النقد العربي	25-23 أبريل (ابوظبي)	إجتماع لجنة تنسيق إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	10-7 مايو (القاهرة)	مؤتمر الطاقة العربي الخامس.
جامعة الدول العربية	17-14 مايو (القاهرة)	إجتماعات الدورة السادسة والعشرين للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.
مصرف الإمارات الصناعي وغرفة تجارة وصناعة دبي	8 يونيو (دبي)	ورشة عمل حول الآثار المترتبة على انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للجات.
صندوق النقد العربي	18 يونيو (أبوظبي)	إجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
صندوق النقد العربي	23-20 يونيو (أبوظبي)	إجتماع مناقشة ومراجعة المسودات الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحّد.
الصندوق العربي للإنماء	4-2 يوليو (القاهرة)	الاجتماع الدوري السادس والثلاثون لمجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية.
صندوق النقد العربي	3 سبتمبر (تونس)	إجتماعات الدورة الثامنة عشر لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تابع جدول (ب - 3)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق خلال عام 1994

الجهة المنظمة	الموعد	الموضوع
جامعة الدول العربية	9-5 سبتمبر (الاسكندرية)	إجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والخمسين.
بنك الإمارات الدولي	20-19 نوفمبر (دبي)	ملتقى الإمارات المالي الدولي.
صندوق النقد العربي	27-26 نوفمبر (أبوظبي)	الاجتماع الرابع للجنة الرقابة المصرفية.
سوق مسقط للأوراق المالية	6-5 ديسمبر (مسقط)	ندوة آفاق الاستثمار في سلطنة عمان.
إتحاد البورصات العربية	9-7 ديسمبر (تونس)	الاجتماع الرابع عشر لمجلس إتحاد البورصات العربية
منظمات دولية		
منظمة الجات	28-25 يناير (جنيف)	اجتماعات الأطراف المتعاقدة مع الجات.
البنك الدولي	26-25 يناير (باريس)	اجتماع المجموعة الإستشارية لمصر.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	28 فبراير (جزر الكناري)	الاجتماع الثامن للجنة تنسيق ترتيبات الدفع والتعاون النقدي بين الدول النامية.
منظمة الجات	16-13 أبريل (مراكش)	توقيع إتفاقية الجات.
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	27-24 أبريل (واشنطن)	إجتماعات اللجنة الإنتقالية ولجنة التنمية.
البنك الدولي	6-5 مايو (باريس)	إجتماعات المجموعة الإستشارية لموريتانيا.
	17 مايو (باريس)	إجتماعات المجموعة الإستشارية للأردن.
بنك التنمية الآسيوي	13-11 يوليو (مانيلا)	مؤتمر الرقابة على أسواق المال لدول المنطقة الآسيوية.
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	30 سبتمبر 6 أكتوبر (مدريد)	الإجتماعات السنوية المشتركة للمؤسستين الدوليتين.
لجنة بازل للرقابة المصرفية	14-11 أكتوبر (ڤيينا)	الاجتماع الثاني للجنة بازل لممثلي المجاميع الإقليمية للرقابة المصرفية والاجتماع الدولي الثامن لمديري الرقابة المصرفية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	23-21 نوفمبر (الدار البيضاء)	ندوة "تقييم آثار جولة أوروجواي على البلدان العربية".

التأسيـــــس

أنشىء صندوق النقد العربي عام 1976 كمنظمة عربية متخصصة ومستقلة. ويضم في عضويته جميع أعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي. ويقع مقره في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة.

ولقد جاء تأسيس الصندوق من قبل الدول الأعضاء رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. وذلك بموجب إتفاقية حررت في اليوم السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني عام 1396 هجرية، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 ميلادية. وبدأ الصندوق أعماله عام 1977.

أهم الأهداف والوسائل

من أهم الأهداف التي يسعى الصندوق إلى المساهمة في تحقيقها:

1- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2- تشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية.
3- تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها.
4- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
5- تقديم المشورة حول السياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء.

ومن بين أهم الوسائل التي يستخدمها الصندوق لتحقيق أغراضه : تقديم التسهيلات وعقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها وتقديم العون الفني لها في اعداد برامجها التصحيحية، والمشاركة من خلال برنامج تمويل التجارة العربية الذي يساهم بنصف رأسماله في تمويل التجارة العربية البينية، ومساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتطوير أسواقها المالية، وإدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء، وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، وتقديم المعونات الفنية بما فيها التدريب للأجهزة المالية والنقدية في الدول الأعضاء، والتعاون مع المؤسسات العربية والمنظمات الدولية المماثلة في إطار الاهتمامات والأهداف المشتركة.

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبرمجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين إجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	الدكتور محمد سعيد النابلسي
	نائب المحافظ	الأستاذ سليمان الحافظ
دولة الامارات العربية المتحدة	المحافظ	الأستاذ أحمد حميد الطاير
	نائب المحافظ	الأستاذ سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ	الأستاذ ابراهيم عبد الكريم
	نائب المحافظ	الأستاذ عبد الله حسن سيف
الجمهورية التونسية	المحافظ	الأستاذ محمد الباجي حمده
	نائب المحافظ	الأستاذ توفيق القروي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	الأستاذ أحمد بن بيتور[1]
	نائب المحافظ	الأستاذ عبد الوهاب كرمان
المملكة العربية السعودية	المحافظ	الشيخ محمد أبا الخيل
	نائب المحافظ	الأستاذ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	الأستاذ عبد الله حسن أحمد
	نائب المحافظ	الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	الدكتور محمد العمادي
	نائب المحافظ	الأستاذ محمد الشريف

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية الصومال	المحافظ	الأستاذ علمي فارح نور
	نائب المحافظ	الأستاذ علي عبدي عملو
الجمهورية العراقية	المحافظ	الأستاذ أحمد حسين خضير
	نائب المحافظ	الدكتور عصام راشد هويش[2]
سلطنة عُمان	المحافظ	الأستاذ قيس بن عبدالمنعم الزواوي[3]
	نائب المحافظ	الأستاذ حمود بن سنجور بن هاشم[4]
دولة قطر	المحافظ	الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني
	نائب المحافظ	الأستاذ عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ	الأستاذ ناصر عبد الله الروضان
	نائب المحافظ	الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	الأستاذ رياض سلامة
	نائب المحافظ*	
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ	الدكتور عبد الحفيظ محمود الزليطني
	نائب المحافظ	الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ	الأستاذ اسماعيل حسن محمد
	نائب المحافظ	الدكتور محمد أحمد الرزاز
المملكة المغربية	المحافظ	الأستاذ مراد الشريف[5]
	نائب المحافظ	الأستاذ محمد السقاط
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ	الأستاذ محمدو ولد ميشل
	نائب المحافظ	الشيخ سيدي المختار ولد الشيخ عبدالله
الجمهورية اليمنية	المحافظ	الأستاذ محمد أحمد الجنيد[6]
	نائب المحافظ	الأستاذ علوي صالح السلامي[7]
دولة فلسطين	المحافظ	الأستاذ سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ	الدكتور صالح جلاد

*) لم تتم تسميته بعد.

1) اعتباراً من 1994/11/31 ، خلفاً للأستاذ مراد بن أشنهو.

2) اعتباراً من 1994/7/13 ، خلفاً للأستاذ طارق التكمه جي.

3) اعتباراً من 1994/4/12 ، خلفاً للأستاذ محمد بن موسى اليوسف.

4) اعتباراً من 1994/4/12 ، خلفاً للأستاذ حمود بن صالح العنبوري.

5) اعتباراً من 1994/7/16 ، خلفاً للأستاذ محمد سكوه.

6) أعتباراً من أكتوبر 1994 ، خلفاً للأستاذ علوي صالح السلامي.

7) أعتباراً من أكتوبر 1994 ، خلفاً للأستاذ محمد أحمد الجنيد.

التنظيم والإدارة

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة / الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
الدكتور جاسم المناعي[1]	رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
الدكتور محمد بهاء شطح[2] (لبنان)	جمهورية مصر العربية الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	17.58
الأستاذ أحمد حسن ابراهيم (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.64
الأستاذ سعيد المرابط (تونس)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.83

المديرون التنفيذيون	الدولة / الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
الدكتور جباره الصريصري	المملكة العربية السعودية	13.00
الأستاذ عبد الوهاب كرمان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.51
الأستاذ عبد الواحد المخزومي	الجمهورية العراقية	11.51[3]
الأستاذ عوض الكريم عثمان مصطفى (السودان)	الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال	10.14[3]
الأستاذ محمد عبد الكريم المير (قطر)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.79

1) اعتباراً من 1994/3/5 ، خلفاً للأستاذ أسامة جعفر فقيه.
2) اعتباراً من 1994/1/1 ، خلفاً للأستاذ سعد الفرارجي (مصر) لمناصفة جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية لفترة الدورة من 1992/7/1 وحتى 1995/6/30.
3) تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من الجمهورية العراقية، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

التنظيم والإدارة

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيّون دائمون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. الدائرة الاقتصادية والفنية
2. دائـرة الاستثمـارات
3. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
4. الدائرة القانونية
5. معهد السياسات الاقتصادية
6. دائرة الشؤون الادارية

وبالاضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الادارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.

طبعت لدى شركة أبوظبي للطباعة والنشر

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 أبو ظبي - إ.ع.م